إنقاذ وطنى.. أم وصاية؟

ليس ممكنا الشروع فى بناء نظام ديمقراطى وفق إجراءات تفرض وصاية على الإرادة الشعبية فالديمقراطية هى النظام السياسى الذى يعبر عن هذه الإرادة، بينما الوصاية هى الأساس الذى يقوم عليه كل نظام سياسى يفتقد الشرعية.

وإذا كان فرض وصاية فى المسألة الدستورية يتعارض مع مقومات البناء الديمقراطى بهذا المعنى، فكذلك الحال بالنسبة إلى رئاسة الدولة، غير أن عقلية الوصاية المرتبطة بثقافة سياسية غير ديمقراطية لا تزال سائدة، لا تحفل بإرادة شعبية أو اختيار حر. ولذلك فقبل أن تنتهى الأزمة التى أثارتها محاولة فرض وصاية على عملية إصدار الدستور الجديد، أُعيد إنتاج صورة أخرى لهذه الوصاية عبر المطالبة بتسليم فورى للسلطة إلى مجلس رئاسى مدنى معين أو إلى الحكومة الجديدة التى ستخلف حكومة «شرف» باعتبارها حكومة إنقاذ وطنى.

وفى كل من الخيارين نوع من الوصاية، فلا يمكن لمجلس معين بلا أسس أو معايير أن يعبر عن الإرادة الشعبية أياً كان أعضاؤه. ومن أصعب الأمور التوافق على هؤلاء الأعضاء، كما أن فرضهم على الشعب يتعارض مع التقاليد الديمقراطية.

أما نقل سلطات رئيس الجمهورية التى يمارسها المجلس العسكرى الآن إلى الحكومة الجديدة، فهو يربك التطور الديمقراطى فى بدايته وينطوى بدوره على وصاية.

فمن شأن هذا الخيار أن يخلق وضعا سيصبح غريبا بعد انتخابات مجلس الشعب الذى لا يستطيع - والحال هكذا - منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها.

والمفترض أن تكون إحدى أولى مهمات هذا المجلس هى تقييم أداء الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها، فإذا نُقلت السلطات الرئاسية إليها، فلن تقف أمام المجلس طالبة الثقة، وستكون العلاقة بينهما مضطربة، حيث يصعب التمييز فى عملها بين ما هو حكومى وما يعتبر رئاسيا.

ويعنى ذلك تقييد المجلس الذى يُفترض أن يقوم بدور معتبر فى إرساء أسس النظام الديمقراطى الذى قد يصبح فى هذه الحال بعيد المنال.

ولا حاجة الآن للدخول فى مثل هذه التعقيدات، لأن تشكيل حكومة ذات صلاحيات برئاسة شخصية سياسية قوية تحظى بتوافق واسع يكفى لأن يكون خطوة أولى فى عملية نقل السلطة من المجلس العسكرى، خصوصا بعد تحديد موعد نهائى للانتخابات الرئاسية قبل 30 يونيو 2012.

وإذا كان ممكناً تصحيح الاختلالات التى حدثت خلال الأشهر الماضية وتصحيح مسار المرحلة الانتقالية والتعجيل بإنهائها على هذا النحو، فليس ضروريا التشبث بإنهاء دور المجلس العسكرى الآن. وإذا كان الخطأ الأكبر الذى ارتكبه هذا المجلس هو الاعتماد على حكومة عاجزة صارت عبئا عليه وعلى الشعب والمجتمع، وفشل معظم وزرائها فى حل أى من المشاكل الأساسية فى قطاعاتهم، وتسبب بعضهم فى أزمات خطيرة كان آخرها أزمة الوثيقة الدستورية، ففى الإمكان تصحيح هذا الخطأ عبر حكومة قوية برئاسة شخصية سياسية محل توافق واسع ومن النوع الذى لا يتلقى تعليمات أو ينتظر توجيهات.

إذن، فالمهم الآن، هو أن يحدث توافق على حكومة جديدة ذات صلاحيات كاملة، وعلى أن يكون لها برنامج عمل واضح وشفَّاف يُعلن منذ اليوم الأول، وأن يكون برنامجاً قصير المدى يركز على وضع الأسس اللازمة لإعادة بناء جهاز الأمن وإنعاش الاقتصاد.

ولكن الأهم من ذلك هو أن يقوم السيد النائب العام بتشكيل لجنة قضائية مستقلة للتحقيق فى الجرائم التى ارتُكبت فى حق المعتصمين وإعلان نتائج هذا التحقيق أولاً بأول، مع الإفراج الفورى عن الشباب المقبوض عليهم منذ السبت الماضى.

وهذا ضرورى لتهدئة الموقف وبدء تشكيل حكومة الإنقاذ وتهيئة الأجواء للانتخابات البرلمانية. فلا تعارض بين تشكيل حكومة جديدة وإجراء الانتخابات فى موعدها، لأن اللجنة القضائية العليا هى المسؤولة عن هذه الانتخابات أولاً وأخيراً.

ولا بديل عن إجراء الانتخابات سوى الدخول فى نفق مظلم، لن تتمكن أى حكومة من إخراج البلاد منه دون برلمان يساندها، وما لم يكن هناك أفق واضح لعملها. وعندما تجرى الانتخابات ويجتمع مجلس الشعب قبل نهاية يناير المقبل، سيكون عليه أن يناقش أداء الحكومة ويبحث منحها الثقة من عدمه. فإذا بدأت هذه الحكومة عملها - وهى تعلم ذلك ويدرك وزراؤها أنهم سيحاسبون أمام المجلس - فسيكون هذا دافعا لهم لكى يحسنوا الأداء بخلاف حال حكومة عصام شرف التى لم يحاسبها أحد. وبذلك تكون حكومة للإنقاذ الوطنى حقاً.

وهكذا، لا يزال فى إمكاننا تصحيح أخطاء الفترة السابقة دون ارتكاب خطأ لا يمكن إصلاحه إذا فُرضت وصاية على الإرادة الشعبية.